الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

تقرير حول الانتخابات النيابية الفرعية في قضاء الكورة

الاحد 15 تموز 2012

1- المقدمة

تمر البلاد بظروف استثنائية وصعبة، حيث تعاني المؤسسات العامة من تحديات تؤثر على ادائها وانتاجيتها، وتواجه السلطة السياسية انقسامات تكاد تعطل قدرتها القيادية للبلاد. ذلك نتيجة تعثر الحوار الهادئ والمسؤول على مستوى القيادات السياسية والذي يفترض ان يقود الى تحديد الاولويات الوطنية.

وفي ظل هذه الاجواء العامة التي يعاني منها المواطنون، والتي أدت، أو تكاد تؤدي، الى فقدان ثقتهم تدريجيا بدولتهم وبمؤسساتها. ما ينعكس على احترام القوانين والمؤسسات فيلجأون الى التعبير عن ذلك بشتى الوسائل، الديمقراطية حينا، وغير الديمقراطية أو اللاسلمية أحيانا كثيرة.

وتنعكس أيضا الظروف الاقليمية والدولية على الداخل اللبناني، فتأجج الخلافات وتلقي بظلها بشكل مباشر على الاجواء السياسية العامة وتهدد الوحدة الوطنية.

- في ظل هذه الاجواء الملبّدة، جاءت الانتخابات الفرعيّة النيابيّة في قضاء الكورة لتثبت مرة جديدة ان الخيار الديمقراطي هو السبيل الوحيد لتنظيم الخلافات وللاتفاق على آلية لادارة التنوع في الاراء والمواقف من التوجهات الوطنية والسياسات العامة. ان الحياة والروح الديمقراطية التي تحلت بهما العمليّة الانتخابيّة خلال هذه الفترة بالرغم من الظروف المحيطة المحليّة والاقليميّة تؤشّر الى احتمالات ايجابيّة كثيرة وتحيي الامل بالقدرة على تجاوز المحن من خلال تعزيز هذه الممارسات.

- ان المشاركة الكثيفة نسبيا في الانتخابات (فاقت الـــ 45%) تعزز روح المنافسة الديمقراطية وتساهم في انفتاح القوى والاطراف على الحوار والتبادل وتحثّ المواطنين على المشاركة من خلال الادلاء بآرائهم في الانتخابات

- وقد اثبتت الانتخابات الفرعيّة التي جرت في الكورة يوم الاحد في 15 تموز قدرة اللبنانيّين على تجاوز كل محاولات التفرقة والانقسام والتعالي فوق التشنّج السائد والذي عبّر عنه الخطاب السياسي الخشبي الذي يثير النعرات ولا يخلو من التخوين والتهويل والتهديد،

- وكما جاء في تقرير الجمعية الذي صدر بعد الانتخابات النيابية الاخيرة لعام 2009، فإن اللبنانيين يتفوقون بادائهم يوم الاقتراع على القيادات السياسية غير القادرة على تجاوز الانقسامات والتعالي فوق مصالحها الفئوية والضيقة.

2- الاطار القانوني

جرت الانتخابات وفق قانون الانتخابات النيابية رقم 25/2008 والذي أقرّ في مجلس النواب بتاريخ 25 تشرين أوّل عام 2008، وقد جرت الانتخابات النيابية عام 2009 بموجبه. ومن المفيد التذكير بان القانون جاء نتيجة تسوية سياسيّة بعد ازمة عاصفة مرّت بها البلاد كادت ان تطيح بالسلم الاهلي. فاعتمد توزيع الدوائر وفق قانون الانتخابات المعروف بقانون الـــستين نسبة الى العام 1960 حيث يعتمد القضاء كدائرة انتخابية (باستثناء قضائي بعلبك والهرمل ومرجعيون وحاصبيا، حيث اعتمد كل منهما دائرة انتخابية واحدة)، وقد أدخلت الى القانون بعض التعديلات المفيدة التي كان قانون لجنة فؤاد بطرس قد اقترحها ودعمتها الحملة

المدنية للاصلاح الانتخابي. فاعتمدت لاول مرة هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية للاشراف على الانفاق والاعلام والدعاية الانتخابية. واعتمد الاقتراع في يوم واحد، واعتمدت كذلك معايير للانفاق وللاعلام والدعاية، كما اقر مبدأ اقتراع غير المقيمين واقتراع ذوي الاعاقة واعطي المجتمع المدني بموجب هذا القانون حقّ مراقبة ومواكبة العملية الانتخابية.

1- يشير الفصل الثالث من القانون 25/2008 الى "هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية" والتي يناط بها مراقبة الانفاق الانتخابي وفق المعايير التي جاءت في الفصل الرابع من القانون، حيث حدّد ابواب الانفاق المشروع وانواع الانفاق غير المشروع، بالاضافة الى وضع سقف للانفاق، جزء منه ثابت والجزء الاخر متحرك ومرتبط بعدد الناخبين في الدائرة،

كما تناط بالهيئة مهمة تنظيم الاعلام والاعلان وفق آليات ومعايير حدّدها القانون في الفصل الخامس والتي يفترض ان تضمن العدالة في توزيع المساحات والتغطية الاعلامية.

لقد حدّد القانون انتهاء ولاية الهيئة بستة اشهر بعد انجاز الانتخابات العامة، فانتهت بذلك ولاية الهيئة التي تشكّلت ابان الانتخابات النيابية العامة لعام 2009 في شهر كانون الاوّل- ديسمبر 2009 وكان بالحري بالحكومات المتلاحقة ان تعيد تشكيل هيئة اشراف جديدة وهو ما لم يحصل حتى الآن، لذلك جرت الانتخابات الفرعية في الكورة في ظل غياب الهيئة، ما يعني غياب الرقابة على وسائل الاعلام الانتخابي وآليات مراقبة الانفاق الانتخابي. وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى ان وزير الداخلية السابق زياد بارود كان قد رفع الى مجلس الوزراء السابق لائحة باقتراح تسميات لاعضاء هيئة الاشراف خلال العام 2010 الا ان الحكومة السابقة لم تسر قدما في اتجاه تعيين هذه الهيئة.

ب_ لقد انيطت مهمة مراجعة الاختلالات في قوائم الناخبين وتقويم الاخطاء يوم الاقتراع بلجان القيد الابتدائية والتي تتشكل في اطار الاليات التنظيمية التي تنظمها وزارة الداخلية والبلديات. لقد قامت الوزارة بتسمية هذه اللجان الا انّها لم تتمّ دعوتها للبتّ في الاخطاء في قوائم الناخبين والتي برزت يوم الاقتراع.

5- لقد جرت الانتخابات في ظل عدم اعتماد القسائم المعدّة سلفا والتي تضمن سرّية الاقتراع، وهو مبدأ من المبادئ الاساسيّة التي تستند الى المعايير الدوليّة لضمان ديمقراطية الانتخابات

3- عملية المراقبة: المنهجية التي اتبعتها الجمعية للمراقبة

تعتمد الجمعية في عملية مراقبة الانتخابات على المنهجية التالية:

1- اهداف عملية المراقبة: عملت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات على مراقبة سير العملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات النيابية الفرعية في الكورة بهدف رصد العملية الانتخابية بكافة مراحلها للوصول الى الدقّة في تقييمها، وتقديم الاقتراحات الاصلاحية لتقويم العملية الانتخابيّة في المستقبل.

2- مستويات المراقبة: تراقب الجمعية أربع جهات أساسية، 1) المرشحين والاحزاب السياسية 2) ادارة العملية الانتخابية: بما في ذلك أداء الوزارة ولجان القيد والبلديات والجهات الأمنية والسلطات القضائية 3) أداء الناخبين 4) وأداء وسائل الاعلام، لجهة الحيادية والعدالة في التغطية.

3- مدّة المراقبة: تبدأ الجمعية باعمال المراقبة منذ دعوة الهيئات الناخبة حيث تراقب الحملة الانتخابية للمرشحين والتحضيرات الادارية واللوجستيّة التي تقوم بها الجهة المنظّمة (حاليّا تقوم بهذه المهمّة وزارة الداخلية والبلديّات في ظلّ غياب الهيئة المستقلّة للانتخابات) حيث تتمّ مراقبة الحملات الانتخابية عبر الشكاوى التي تتسلمها الجمعيّة على الخطّ الساخن من المرشّحين، والمواطنين، والاحزاب او اي جهّة اخرى. وقد اطلقت الجمعية الخط الساخن. بالاضافة الى مراقبة يوم الاقتراع في الانتخابات الفرعية في قضاء الكورة، من خلال الفرق الجوالة (45 مراقبا موزعين على 15 فريقا جوالا)

4- وقد اعتمدت الجمعية خلال يوم الاقتراع خطة المراقبة التالية :

- فرق مراقبة جوّالة من ثلاثة مراقبين ، لمراقبة جميع المراكز التي جرت فيها عملية الاقتراع. فنظّمت لذلك عشر فرق جوالة للقيام بعملية مراقبة فعالة في قضاء الكورة.

- فريق التنسيق: تكوّن من منسق الكورة ومراقبين معه جالوا على جميع مراكز القضاء للحصول على المخالفات من المراقبين الجوالين، كما قام المنسّق بمراقبة اداء المراقبين ووفر لهم الدعم عند الحاجة.

- فرق الدعم من المكتب الرئيسي: أمّن المكتب الرئيسي خمسة فرق دعم لتأمين الدعم الكافي لفرق المراقبة عندما دعت الحاجة.

- المكتب الرئيسي في بيروت: توزع العاملون في المكتب الرئيسي في بيروت بين مهام تدقيق المعلومات وبين قسم الاعلام وبين المسؤولين عن كتابة بيانات وتقارير الجمعية.

المشهد العام

ومن خلال اعمال المراقبة والتقارير التي وردت الى الجمعية ومن خلال رصد الاجواء السياسية والامنية المحيطة، خلصت الجمعية الى وضع الصورة العامة لليوم الانتخابي في قضاء الكورة على الشكل التالي:

1- **الناخبون:** تميز اداء الناخبين عموما بالتزامهم بالعملية الديمقراطية ومشاركتهم بشكل سلمي في القيام باختيار ممثليهم، علما ان جو الحملات الانتخابية كان مشحونا سياسيا نتيجة اللهجة القاسية والمتطرفة التي ادت الى خلق حالة من التشنج السياسي.

الا ان المناخ العام في يوم الاقتراع كان افضل من المتوقع اذ لم تسجل اشكالات امنية تذكر وجرت العملية الانتخابية بجو هادئ نسبيا، كما سجلت نسبة لا بأس بها من المشاركة حيث قاربت الـــ 47% بحسب آخر معلومات متوفرة من وزارة الداخلية (بعيد اغلاق اقلام الاقتراع)، وهي تقارب نسبة الانتخابات العامة التي حصلت في حزيران 2009.

وبالمقابل لا بدّ من الاشارة في هذا السياق، الى أن القانون والممارسة اديا الى منع قسم من اللبنانيين من ممارسة حقهم في الاقتراع[1]. فاستثنيت بعض الفئات من ممارسة حقها في الاقتراع نتيجة الممارسة، وهي:

- المغتربين، المقيمين خارج لبنان من حملة الجنسية اللبنانية.
- ذوي الاعاقة وكافّة ذوي الاحتياجات الاضافية (من مرضى وكبار السن وغيرهم)
- الموقوفين على ذمّة التحقيق والذين لا يزالون يتمتعون بحق.

منح القانون هذه الفئات حق الاقتراع الا ان الممارسة حرمتهم من هذا الحق.
اما الفئات التي حرمها القانون من حق الاقتراع فهي الشباب ما بين 18 و 21 عاما والعسكر.

2- **الاطراف والقوى السياسية، في الحملة الانتخابية:**

- بداية كان ملفتا غياب ترشيح المرأة عن الانتخابات النيابية الفرعية في قضاء الكورة اذ لم يسجّل ترشيح أي امرأة ما يؤكد على ضرورة اعتماد الكوتا النسائيّة كتدبير ملزم ومؤقّت في الانتخابات النيابيّة القادمة العام 2013.

- اتسم خطاب القوى السياسيّة المشاركة بالعمليّة الانتخابيّة بالتشنّج وتخلّله الكثير من المبالغات والتهويل والتخويف والتخوين واثارة النعرات المذهبيّة الا انّ الملفت كان عدم

[1] في لفتة الى الفئات المهمشة في العملية الانتخابية، قامت الجمعية بزيارة رمزية لمستشفيات الكورة يوم الخميس الواقع في 12 تموز 2012 للاضاءة على ضرورة ان يشارك المرضى في المستشفيات بالعملية الانتخابية وتأمين مراكز اقتراع لهم داخل المستشفيات.

انعكاس هذا التشنّج على مشاركة الناخبين في العمليّة الانتخابيّة، فجرت من دون وقوع اشكالات امنيّة خلال اليوم الانتخابي.

- وردت الى الجمعية شكاوى عن حصول الرشاوى وتسجيل حالات تهديد تعرض لها البعض من دون ان تتمكن الجمعيّة من توثيقها بشكل دقيق. اذ ورد اتصال للجمعية من احدى المواطنات التي اعلنت عن رغبتها بتوثيق حالة رشوة في الكورة، كما اتصلت بالجمعية ماكينة المرشح فادي كرم للتبليغ عن ان مناصريه يتعرضون للتهديد في بلدة اميون بوجه الخصوص، وبالتالي فانهم اتخذوا قرارا بعدم تواجد مندوبين من ماكينتهم الانتخابية في مراكز اقلام اميون – حارة الفوقا. وقد تمكّنت الجمعيّة من التأكد من ذلك عبر ملاحظتها غياب شبه كلي لمندوبي المرشح فادي كرم في كل من اميون – حارة الفوقا وبتعبورة وضهور الهوا.

- - وقد لفت الجمعية عدم التصويت لمرشحين اثنين من اصل المرشحين الستة (اي ثلث المرشحين) اذ تشير مقارنة بسيطة بين اعداد مندوبي هذين المرشحين وعدد الاصوات التي حصلوا عليها بعد الاعلان النهائي للنتائج ان هذين المرشحين هما مرشحين وهميين ترشحا لزيادة عدد مندوبي المرشحين الآخرين في اقلام الاقتراع ما يعتبر تحايلا على القانون.

- في ما يلي جدول يظهر نتائج التصويت وعدد مندوبي كل مرشح:

إسم المرشح	عدد المندوبين	الأصوات
- فادي عبدالله كرم	- 171	- 12412
- وليد جرجس العازار	- 188	- 11141
- جون جبر مفرج	- 33	- 311
- نعيم موسى العجيمي	- 8	- 94
- يوسف أسعد سكاف	- 175	- 1
- جورج وليم مطر	- 102	- 0

- ورد الى الجمعية إخبارٌ عن ممارسة الترغيب والترهيب من قبل الاحزاب السياسية في الكورة على الناخبين للتأثير بخياراتهم الانتخابية الا ان الجمعية لم تتمكن من توثيقه.

3- **الاعلام:** تبيّن ان الاعلام اثناء الحملة الانتخابية لم يساو بمنح المساحات بين كافة المرشحين الستة اذ منح المساحة الاكبر للمرشحين الاثنين وليد العازار وفادي كرم لدرجة ان الانطباع العام الذي ساد بان هناك مرشحين اثنين فقط للانتخابات الفرعية في الكورة، علما انه، وكما سبقت الاشارة، كان هناك ستة مرشحين للانتخابات وليس اثنين الا ان الاربعة مرشحين الآخرين لم يمنحوا المساحات المتساوية مع كرم والعازار لعرض برامجهم الانتخابية والتسويق لافكارهم.

وتميز اداء الاعلام بعدم احترام فترة الصمت الانتخابي والاستمرار بعرض حوارات مع المرشحين فادي كرم ووليد العازار بشكل خاصّ، كما استمر العديد من وسائل الاعلام بنشر استطلاعات الرأي بخلاف المهلة المحدّدة في القانون الحالي وهي عشرة ايام اذ ان نشر هذه الاستطلاعات من شأنه ان يؤثر على خيار الناخبين الذين يعمد بعضهم الى انتخاب المرشّح الاقوى.

4- **ادارة الانتخابات:** لا بد من التنويه بما ابدته وزارة الداخلية والبلديات من تعاون مع الجمعية لاسيّما في الاستحصال على بطاقات المراقبين وتصاريحهم،

كما قامت الوزراة بمتابعة ومعالجة المخالفات التي ابلغت عنها الجمعية.

وقد اصدرت الوزارة التعاميم الضرورية لسير العملية الانتخابية الفرعية ملتزمة بالمهل المحددة بالقانون.

وكان اداء القوى الامنية مقبولا بشكل عام لاسيما على مداخل مراكز واقلام الاقتراع، الا ان مراقبو الجمعية سجلوا بعض حالات دخول عناصر القوى الامنية الى داخل الاقلام من دون تسجيل اي حالات تدخل في العملية الانتخابية كما لفت المراقبين تشدد القوى الامنية في تحديد محيط مركز الاقتراع والعمل على احترامه في اميون بشكل خاصّ الا ان ذلك لم ينعكس في باقي القرى الكورانية الاخرى.

لم يسجل مراقبو الجمعية شكاوى لافتة على هيئات القلم كما ان التحضيرات اللوجستية والادارية والتجهيزات كانت جيّدة نسبيّا.

ومن جهة اخرى، لفت الجمعية عدم التئام لجان القيد الابتدائية في سراي الكورة خلال النهار، ما حرم جزءا من الناخبين الذين واجهوا شوائب في قوائم الناخبين من امكانية مراجعة لجنة القيد فورا لتصحيحها وهو ما سجلته الجمعية كمخالفة على ادارة العملية الانتخابية

الا ان المشكلة الاساسية تمثلت بغياب السعي الجدي من قبل وزارة الداخلية والبلديات لتشكيل هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية المناط بها متابعة الانفاق الانتخابي والاعلام والاعلان الانتخابيين في الانتخابات النيابية الفرعية في قضاء الكورة، اذ كان حريّ بوزير الداخلية ان يعمّم على الهيئات المعنية (من نقابات مهنية واجهزة قضائية) ان يسمّوا مرشّحيهم لعضويّة

الهيئة على ان تسمّي الوزراة مرشّحيها وفق ما نص عليه القانون 25/2008 وترفعهم الى مجلس الوزارة الذي يعلن عن تشكيل الهيئة. وبالتالي يتحمّل مجلس الوزراء مسؤوليّة غياب هيئة الاشراف والذي شكّل غيابها عيبا حال دون توفير العناصر الاساسية لديمقراطية الانتخابات.

ذلك ان المرجعية التي اناط القانون بها تدقيق الانفاق المالي وقياس التوزيع المتساوي للمساحات الاعلامية قد غابت بالكامل من المشهد الانتخابي في قضاء الكورة يوم 15 تموز وخلال فترة الحملات الانتخابية.

5- في المخالفات

سجّل مراقبو الجمعية المخالفات التالية :

1- المناخ العام:

جرت العملية الانتخابية في جو هادئ نسبيا حيث غابت اعمال العنف او المخالفات الجسيمة التي تؤثّر على مسار العمليّة الانتخابيّة، وعلى نتائجها.
سبق الانتخابات وتيرة مرتفعة من الخطاب السياسي الذي لا يخلو من التخوين واثارة النعرات المذهبية وترافق مع نشر بعض الصور والشعارات في مواقع الاعلام والتواصل الاجتماعي.

2- **الملاحظات العامّة التي سجّلتها الجمعيّة:**

- سجّل غياب ملفت لمندوبي أربعة من المرشّحين من اصل الستة (جورج وليم مطر، جون جبر مفرج، نعيم موسى العجيمي ويوسف اسعد سكاف) عن العديد من اقلام الاقتراع

- تلقت الجمعيّة اتصالا هاتفيا من احد اعضاء الماكينة الانتخابية للمرشح فادي كرم حيث أشار الى تعرّض بعض مندوبيه للتهديد قبل الانتخابات، لذا لم يتواجد مندوبين من ماكينته الانتخابية في مراكز اقتراع كل من اميون – حارة الفوقا، بتعتورة وضهور الهوا.

3- **في المخالفات الانتخابية:**

- **في سريّة الاقتراع:**

  - سجلت بعض حالات انتخاب خارج المعزل (وبشكل خاص في مدرسة اميون –الحارة الفوقا).

  - دخول ناخب داخل المعزل بمرافقة شخصين (في كفرصرون، القلم رقم 2) ودخول ناخب مع مرافق من دون أي سبب موجب (في المدرسة الرسمية في ددة، القلم رقم 4).

- **في إدارة العملية الانتخابية**

- عدم التئام لجان القيد الابتدائية خلال يوم الاقتراع للمراجعة الفورية في الشكاوى التي تردها من الناخبين

- تواجد قوى الامن داخل عدد من اقلام الاقتراع من دون تسجيل تدخلهم في العملية الانتخابية (مثلا في مدرسة اميون –الحارة الفوقا)

- خروج رئيس واعضاء هيئة القلم لفترة من الزمن بسبب عدم وجود ناخبين (في مدرسة اميون – الحارة الفوقا في القلم 10)

- تأخّر فتح صندوق الاقتراع في ثانوية اميون الرسمية في القلم رقم 5 حتّى الساعة السابعة والنصف، وحتى الساعة الثامنة والنصف في مدرسة برغون الرسمية في الغرفة رقم 1،

- بسبب عدم حضور مندوبين عن خمسة مرشحين (باستثناء مندوبي المرشح وليد العازار) وعدم حضور الناخبين باكرا ما حال دون اكتمال هيئة القلم (التي يجب ان تكوّن من اربعة اعضاء على الاقلّ).

- حجز بطاقات الهوية من قبل مندوبي أحد المرشحين وتوزيعها على الناخبين في يوم الاقتراع في باحة المركز الانتخابي (في مبنى البلدية في منطقة عفصديق).

- معظم المراكز والاقلام غير مؤهلة لاستقبال ذوي الاعاقة.

- تسجيل حالة خرج فيها الكاتب من قلم الاقتراع ورفض العودة اليه (رشدبين المدرسة الرسمية قلم رقم 1.1)

- وقوع اشكال امني بين مجموعة من مؤيدي المرشح فادي كرم والمرشح وليد العازار ما استدعى تدخّل الجيش من اجل تسوية (مدرسة اجدعبرين الرسمية للصبيان)

- **في الدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع والضغط المعنوي على الناخبين:**

- سجل توزيع لوائح على مدخل قلم الاقتراع في بحصاص (الخلية الاجتماعية في بلدة راسمسقا)، متريت، ودار بعشتار وبزيزا وددده وقد أوقف رئيس القلم المخالفة في بعض الحالات بعد أن لفت نظره حولها مراقبو الجمعية.

- لوحظ تواجد كثيف للمكينات الانتخابية للمرشحين على مداخل الاقلام، في فيع وددة وبترومين وعفصديق.

- تم توزيع قمصان وقبعات ولوائح انتخابية داخل مركز الاقتراع في مدرسة فيع الرسمية من قبل الطرفين.

- شوهد توزيع لوائح على باب المركز للمرشح وليد العازار في مدرسة اميون الرسمية.

- حصلت دعاية انتخابية داخل عدد من مراكز الاقتراع.

- قام المرشح فادي كرم بالتصريح لوسائل الاعلام من داخل قلم الاقتراع.

- تدخل مندوبي احد المرشحين في مجريات العملية الانتخابية من خلال استقبال الناخب على باب قلم الاقتراع واعطائه الارشادات الخاصة بالاقتراع لمرشحهم (في مدرسة ددة الرسمية في الغرفتين رقم 3 و 4).

- **في خرق فترة الصمت**

لاحظت الجمعية ان فترة الصمت، والتي تبدأ في الساعة صفر من اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع الى ساعة اقفال صناديق الاقتراع، لم تحترم وفق ما اشار اليه القانون من قبل المرشحين ووسائل الاعلام، كما لوحظ استمرار تعليق صور المرشحين في الاماكن العامة كما رصدت الجمعيّة وتوزيع مناشير للمرشح جون مفرج يوم الاقتراع.

- **في الانفاق الانتخابي**

تردّدت تصريحات حول حالات من الرشاوى وشراء الاصوات لكن الجمعيّة لم تتمكّن من توثيق اية حالة.

- **في عمليّة الفرز:**

لم يتمّ استعمال الكاميرا في المدرسة الرسميّة في داربعشتار قلم رقم 5 وذلك برضى مندوبي الطرفين كما سجل تواجد قوى الامن داخل اقلام الاقتراع في مدرسة اميون الرسمية خلال عملية الفرز.

6- التوصيات

– ضرورة تسمية "هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية فورا للحؤول دون حصول اية عملية انتخابية فرعية او عامة من دون تنظيم للانفاق والاعلام والاعلان الانتخابيين."

- تطوير القانون لجهة توسيع صلاحيات هذه الهيئة لتصبح هيئة مستقلة لادارة وتنظيم العملية الانتخابية بما يضمن الحياد الكامل للسلطة المنظمة للانتخابات.

- ضمان سرية الاقتراع عبر اعتماد القسائم المعدة سلفا والتي تحول دون معرفة كيفية تصويت الناخب، ما يزيل عنه الضغوط المادية والمعنوية من اي جاءت.جهة اتت اعتماد مبدأ الشفافية المالية في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين وكيفية انفاقهم على تلك الحملات.ب

- تأمين عدالة الاعلام والدعاية، وفي ظل غياب هيئة الاشراف سيكون مستحيلا قياس المساحات وبالتالي التأكد من عدالة وصول المرشحين الى وسائل الاعلام، وكذلك توثيق مخالفات وسائل الاعلام قبل واثناء الانتخابات.

- وجوب تسهيل اقتراع ذوي الاعاقة، اذ ان المباني المدرسية التي استخدمت كمراكز واقلام الاقتراع، لم يكن معظمها مجهزا كما غابت عنها المعايير الهندسية المطلوب توفّرها للسماح لذوي الاعاقة بالاقتراع باستقلالية.

7- الاصلاح الانتخابي

تقترح الجمعية للسير بالاصلاح الانتخابي ولتلافي الثغرات التي واجهت الانتخابات، وذلك عبر اعتماد الاصلاحات التالية في القانون العتيد:

- اقرار قانون جديد للانتخابات النيابية فورا اذ ان المهل استنفدت ولم تطبق الحكومة حتى الساعة ما وعدت به في بيانها الوزاري.

- ضرورة تشكيل هيئة مستقلة ودائمة للانتخابات فورا، تناط بهذه الهيئة مهمة تنظيم والاشراف على الانتخابات النيابية والمحلية القادمة (العامة والفرعية) على ان تكون هيئة دائمة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ما يضمن الحيادية الكاملة للانتخابات.

- الاسراع بتعديل قانون الانتخابات الحالي لادخال ابرز الاصلاحات الانتخابية عليه والتي من شأنها ضمان سرية الاقتراع وتحديد السقف المالي الانتخابي وضمان المساواة في الفرص بين المرشحين.

- الاسراع بتغيير النظام الانتخابي لكي يصبح نظاما نسبيا مع اعتماد الدوائر المتوسطة لتأمين دقة تمثيل كافة القوى السياسية اللبنانية.

- ادخال مبدأ الكوتا النسائية المؤقتة ولعدد محدود من الدورات لتحسين تمثيل المرأة في الندوة البرلمانية.

- تحسين تمثيل كافّة فئات المجتمع اللبناني واشراكها في العملية الانتخابية كاللبنانيين غير المقيمين عملا بالقانون، والشباب من خلال خفض سني الاقتراع والترشح، وتسهيل اقتراع ذوي الاعاقة والمرضى والموقوفين على ذمّة التحقيق والعسكر.

- ضرورة تثقيف الناخبين لمعرفة تفاصيل عملية الاقتراع.

خاتمة

لقد تقدّمت وزارة الداخلية والبلديّات الى مجلس الوزراء بمشروع قانون الانتخابات النيابية والذي يتضمّن بعض الاصلاحات الهامة والجدية. وتجدر الاشارة الى ان هذه الاصلاحات قد تم اقتراحها نتيجة لقاءات تشاورية نطمتها وزارة الداخلية والبلديات خلال العام 2010 بمشاركة المجتمع المدني والاحزاب السياسية والخبراء المحليين والدوليين، ما يعطيها اهمية استثنائية ويستلزم الاخذ بها لدى مناقشة قانون الانتخابات النيابية.

ويهمّ الجمعية في هذا السياق، ان تؤكّد على ضرورة اضافة فصل خاصّ بالهيئة المستقلة للانتخابات الى المشروع المقدّم من قبل وزارة الداخلية والبلديات، والتي يفترض ان يناط بها تنظيم وادارة العملية الانتخابية، وهي هيئة دائمة تتشكل قبل الانتخابات وتستمر لمدة اربع سنوات.

ان الانتخابات هي مدخل هام وضروري للاصلاح السياسي وهي اداة لتجديد السلطة وآليات الحكم، وهي كذلك الية للمحاسبة والمساءلة ولمشاركة المواطنين في العملية السياسية، لذلك تتمنى الجمعية على القيمين على صناعة القرار في لبنان العمل من اجل اقرار قانون عصري للانتخابات يعتمد المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات ويرتكز الى حقوق الانسان.